

أبناء لبنانية

ليس وقت الطوائف بل وقت لبنان

محمد بسام الحسيني

لبنان على مفترق طرق باتجاهين: إما استعادة التوازن أو التدهور نحو نموذج «الدولة الفاشلة». في ظل شح الموارد وتفاقم الأزمة الاقتصادية وعجز الدولة عن تسديد ديونها وتبخر الودائع المصرفية، واصلت الأحزاب السياسية تراشقها غير عابئة بالمطالب الشعبية والدعوات للتغيير.

وقبل أن يزداد الوضع سوءاً وتتحوّل «الأزمة اللبنانية» إلى أزمة إنسانية إقليمية، وفي ظل ما يُرسم من خطط للمنطقة على صعيد مسارات الغاز والنظّم للعقود القادمة في حوض البحر المتوسط، تدخلت فرنسا وحصلت على ما يُشبه «تكليفاً بالانحداب» بالتراضي بين الفرقاء المتخاصمين والعاجزين عن التفاهم، فسوّت رئيس حكومة استجابت غالبية الأحزاب لتكليفه ويبدو أنها أيضاً أعدت له فريقاً من المختصين ليقوموا بـ «المهمة» المطلوبة للإصلاح، وربما تتدخل باريس في المستقبل مجدداً وتطلب لهذه الحكومة «صلاحيات

تشريعية»، إذا ما استمر عمل المجلس النيابي في لبنان بذات الانقسامات والبطء في التشريع وعدم الجدية في إقرار القوانين اللازمة للإصلاح القضائي وتشريعات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وكشف السرية المصرفية التي لم تعد تُشكل سوى وسيلة تغطية لما حصل من ارتكابات في الماضي والبدء في عهد تُشدد فيه إجراءات الكشف عن الذمة المالية والضرائب لكل من يتولى منصباً عاماً مقابل الحصول على الدعم والمساعدات والتعاون الدولي المطلوب.

ومن المحزن بعد كل ما حصل ويعانيه اللبنانيون أن تستمر المطالب بتقديم مصلحة الطوائف على الوطن بالإصرار على صلاحيات تبدو واهية بعد خسارة الناس ودايمهم، ومنها ما أُثير عن طلب حصرية وزارة المالية بالطائفة الشيعية، وخاصة بعدما أظهرته هذه الوزارة خلال المرحلة الماضية من مشاكل وجدل ونتائج سيئة، لذا فالمطلوب اليوم تقديم مصلحة لبنان على أي مصلحة أخرى «إنه وقت لبنان وليس وقت الطوائف»، وأي وزير نزيه وكفو يتولى المالية

هو في توسيع القواعد واجتذاب الكفاءات والانفتاح على أكبر عدد من اللبنانيين بعبور الحواجز الطائفية من الجهتين المسيحية والإسلامية، ولو احتاج الأمر مدى طويلاً إذ لا من بداية، فالحزب الحاكم في ألمانيا (الحزب الديمقراطي المسيحي) يفتخر بجذوره، لكنه يحكم أهم بلد صناعي في العالم وأكثر اقتصاداً في أوروبا بمعيار وطنية وأوروبية لا بمعايير طائفية، وتحول إلى خيمة كبرى للأفكار والتوجهات مكنته من قيادة بلاده سنوات طويلة.

والجميع مدعوون قبل الانتخابات المقبلة إذا سارت الأمور المرحلة القادمة برعاية دولية ولم تتدهور إلى إعداد مشاريع تُحدد برامج انتخابية مبكرة توضح فيها رؤيتها لدور ومستقبل لبنان وإجراءات العملية في مجالات خلق الوظائف والصحة والتعليم والخدمات الأساسية، وهي القضايا التي يشكل حلها أهم ما يطمح إليه اللبنانيون اليوم بعدما ملّوا من الخطاب السياسي التقليدي الذي كانت طيلة سنوات نقاشاً حول «جنس الملائكة» بينما كانت بنى الدولة تواصل انهيارها.

باسيل: نرفض المشاركة وعون لن ينكسر.. والراعي في عجلة نارية: لا لحكومة فيها استملاك حقائب ذي طائفة

الحكومة قبل منتصف الليل.. و«الثنائي» و«التيار» و«المستقبل» و«القوات»: غياب



البطريرك بشارة الراعي خلال صلاة على شهداء الرابع من أغسطس بمناسبة ذكرى الأربعين على انفجار مرفأ بيروت (محمود الطويل)



رئيس «التيار» النائب جبران باسيل

بيروت - عمر حنجر

مجدداً، وطبقاً لما أكدته «الأنباء» منذ يومين، حكومة مصطفى أديب اليوم، وأمام ولائتها مجال للطلب، حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً، وهو تاريخ نهاية الـ 15 يوماً التي حددها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمسؤولين اللبنانيين.

هذا التطور لم يكن مفاجئاً، لكن دخول بعض المستجدات السياسية عليه جعلته كذلك، والمستجدات المقصودة عودة رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى المطالبة بتكريس وزارة المال للطائفة الشيعية تحت عنوان الميثاقية والتوقيع الثالث في الدولة، وذلك بموازاة اعتراض رئيس التيار الحر جبران باسيل ومن خلفه الرئيس ميشال عون على حكومة الاختصاصيين المصغرة التي يصير عليها الرئيس المكلف، مرفقاً بالاستياء من الأخير بسبب إجماعه عن التشاور معها في كل كبيرة وصغيرة.

الجديد المستجد كان موقف الرئيس بري الذي يعكس وجهة نظر حزب الله أيضاً، فقد أصر بري على وزارة المال إلى حد اضطر معه ماكرون، الذي اعتبر ان مبادرته وصديده السياسي على الطاولة، إلى مهادنته طالباً منه تسهيل مهمة أديب.

ووصلت تسريبات إلى وسائل الإعلام، والتي أشارت إلى أن ماكرون لم يستطع إقناع بري الغاضب من قرار العقوبات الأميركية، التي

موقف بري.. براغماتية سياسية أم مبدئي منسق مع الحلفاء؟

حلفاءه في السلطة، أو مع قوى المحور الذي ينتمي إليه، لإجهاض المبادرة الفرنسية، أو لإنهاكها على أقل تقدير؟

وزارة المالية هي مصدر «وجع» رأس في هذه الفترة، وكانت سبباً لرفض عقوبات على الوزير السابق علي حسن خليل المساعد الرئيسي لبري، وقد تطول غيره من شخصيات الحركة، وهي متعبة لأن البلد في وضع مالي مزر، والامتعاض الشعبي يتصاعد احتجاجاً على الوضع المعيشي الصعب، خصوصاً عند أبناء الجنوب والبقاع، وقد لا تستطع سياسة الاستنزاف الطائفي أو المذهبي التي اعتادت عليها غالبية القوى السياسية إخماد نار هذه الامتعاضات، وبالتالي فإن هذه الفرضية التي قد يستند إليها الرئيس بري بالحفاظ على ما يسميه حقوق الطائفة الشيعية، غير كافية لتمسكه بوزارة المالية.

مصادر سياسية متابعه تؤكد أن الرئيس بري يحمل مطالب محور الممانعة برمه، وهذا المحور يبدو أنه لم يسلم بعد بفكرة فك أسر الدولة اللبنانية التي انهارت على رؤوس الذين حكموها منذ ما يزيد عن 7 سنوات، وبالتالي فإن المحور ذاته يحتاج لإيضاحات أكثر من فرنسسا حول مبادرتها، أو أنه لن يسلم إدارة البلاد رغم الفشل الذي أصابه، وهذه تلك من الفرضيات تخفي «ممانعة» في وجه الخيارات الدولية والعربية الجديدة التي أخذت قراراً بمنع سقوط لبنان نهائياً في يد قوى المحور المذكور.

الرئيس بري يعرف أن القوى اللبنانية الأخرى - لاسيما بكركي ومعرب - ترفض الواقع الراهن، وتقاسم النفوذ الشخصي والطائفي الذي يمر البلاد لا يمكن أن يدوم، والمرجعيات الإسلامية الأخرى لن تسمح بفرص أعرف تكيل حركة مؤسسات الدولة المتكاثرة والتي أصابها هريان كامل، وخيارات الفوضى والاستقواء بالسلاح والعدد، ومغامرات غير محسوبة، وقد تؤذي الذين يفكرون باللجوء إليها أكثر مما تؤذي الآخرين، وأجهزة الدولة ستكون عاجزة عن حماية الطبقة السياسية الحالية.

بيروت - د. ناصر زيدان

في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية من حق رئيس أي كتلة أو صاحب موقع رسمي أن يطلب ما يشاء عند تشكيل حكومة جديدة، والرئيس المكلف بتشكيلها، يمكن أن يستجيب أو لا، وفقاً لموازين القوى، أو استناداً إلى اعتبارات المصلحة الوطنية.

لكن الواقع اللبناني المنهار حالياً، يفرض تعاملًا خاصاً مع الحكومة العتيدة، كما أن الظروف المحيطة بكل ما يجري في لبنان، تحتم اعتماد الحكمة لوقف الفرق، حيث لا ينبغي أي موقع أو وزارة إذا ما غرقت السياسة بالجميع.

من المؤكد عدم وجود تسهيلات كبيرة من بعض قوى السلطة أمام تشكيل حكومة مصطفى أديب العتيدة، وهناك «قلوب مليانة» تخفي التعامل مع المبادرة الفرنسية الإنقاذية التي جاءت مباشرة للمساهمة في إطفاء حريق المرفأ الذي لم يشهد له التاريخ مثيلاً، بينما كانت البلاد تشتعل بالآزمات المعيشية والمالية والأمنية والصحية أيضاً.

موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري المعارض على مبدأ المداورة في استلام الحقائق الوزارية، وتمسكه بأن تكون وزارة المالية من حصة الطائفة الشيعية، خلط الأوراق، وهو محط ترقب واهتمام محلي ودولي، على اعتبار أن هذا الشرط يؤسس لاشتراطات من قوى أخرى وطوائف مغبونة، خصوصاً أن بعض هذه القوى لم تستسغ فكرة حكومة الطوارئ المحايدة منذ البداية.

كما أن مطلب برسي أنتج مطالب عند طوائف وأحزاب، تعتبر نفسها مغبونة من طريقة تقاسم السلطة، خصوصاً في حصرية ما يسمى بالحقائب السيادية الأربع، أي المالية والدخالية والخارجية والدفاع، وسبق لشخصيات تنتمي إلى هذه الطوائف أن تولت هذه الحقائب ولقترات طويلة.

هل موقف الرئيس بري شخصي برغماتي يتعلق بتحسين شروطه أو حرصه على حصة حركة أمل، أو على الحصة الشيعية في الحكومة؟ أم أنه يخفي موقفاً منسقاً مع

الشكوك المتزايدة والحريق الثاني المفتعل منذ أيام وإهمال المسؤولين، يدفعنا للمطالبة مجدداً بتحقيق دولي محايد، واكد ان «لبنان حياجه الناشط ضرورية في هذه البيئة المشرقية وهناك تشويه لمطالب الثوار والاعتداء عليهم ويعتبر تهيم وتخريب قلب بيروت لمنع ازدهارها».

وسال الراعي «لماذا تتعثر تأليف حكومة إنقاذية مصغرة توحى بالثقة، ليس لأن المنظومة غارقة في الانانية والفساد؟».

من ناحية أخرى، قال عضو المكتب السياسي في تيار المستقبل مصطفى علوش، رداً على سؤال لقناة «الجديد»، إن الرئيس عون، حاول مراجعة الرئيس عون، لكنه كان يجبله على «المبني رئيس» (جبران باسيل) الذي بسبب وجوده إلى جانبه سبب الفشل لعهد.

علوش أكد أن تيار المستقبل لن يشارك في الحكومة، انما سيتعاون معها. وهكذا تبدو «القوات» اللبنانية، ما يعني اننا امام حكومة «تكنوقراط» انقاذية متحررة من الولاءات الحزبية المتطرفة.

أصل 14 يوماً من دون تشاور، وهناك من يريد إما الحصول على ما يريد وإما أن تفشل المبادرة الفرنسية، نفيه من المخاطر والوقوع في الأخطاء القاتلة في تأليف الحكومة كالإصرار على إسناد أكثر المستقلة والمصغرة وبالمداورة مع المداورة في الوزارات لكننا نرفض الاستقواء بالخارج لفرضها، نحن ليست لدينا رغبة بالمشاركة في الحكومة».

وقال باسيل: «إن هناك من يحاول كسر الرئيس عون، لكن الرئيس عون لا ينكسر». استبق البطريرك الماروني بشارة الراعي هذه المستجدات بعظة نارية من بازليك سيدة لبنان في قداس ذكرى الأربعين لضحايا انفجار مرفأ بيروت وبمشاركة أهليهم.

وقال: لا يمكن القبول بحكومة على شاكلة سابقاتها أي يكون فيها استملاك لحقائب وزارية لأي طائفة باسم الميثاقية.

وتوجه الراعي إلهالي ضحايا الانفجار بالقول «لن نغلق هذه الصفحة حتى معرفة الحقيقة والتخطيط في التحقيق المحلي والمعلومات المتضاربة وانحلال الدولة

استهدفت معاونه السياسي النائب علي حسن خليل. وبحسب بعض المواقع، فإن ماكرون قال لبري عندما تمسك بوجه نظره «بالإمكان تشكيل حكومة دون رئيس مجلس النواب، وبالتالي دون الغنائم الشيعية»، فرد عليه بري - وفق التسريبات عنها - بقوله «إذا فيكم تشكلوا حكومة من دوننا شكوا»، ويبدو أن مثل هذا الكلام كان له وقع غير المستحب لدى المعنيين، ولذلك سارع الرئيس بري وعبر قناة «ان بي ان» التابعة له إلى القول أن «هذا الكلام ليس دقيقاً»، وبعد قليل من الوقت، صدر بيان عن رئيس مجلس النواب يعلن فيه «أن المشكلة ليست مع الفرنسيين، بل داخلية ومن الداخل، وقد أبلغنا الرئيس المكلف من «عندياتنا» عدم رغبتنا بالمشاركة»، وقال البيان «أطلق عنوان واحد للحكومة الاختصاص مقابل عدم السواء الحزبي وعدم الانتماء النيابي وقيتوات على وزارات والاستقواء بالخارج وعدم اطلاق مشاورات، لذا بلغنا رئيس الحكومة المكلف من «عندياتنا»، هذا بجانج نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء، بصورة الترخيص إن وجدا، بالإضافة

منسقة حضارياً الأمر الذي استدعى ضرورة مواجهتها والتصدي لها ووضع الحلول المناسبة مع التأكيد على منح كل التيسيرات أمام الجادين في التصالح وتفتين أو ضاعهم.

وأبرز التقرير، المستندات المطلوبة لتقديم طلب التصالح وهي صورة من بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب، ومستندات إثبات صفة مقدم الطلب بالنسبة للأعمال المخالفة، وكذلك إثبات بان المخالفة تمت قبل 8 أبريل 2019، وقيل 22 يوليو 2017 للمخالفات داخل الكتل القريبة من الحيز العمراني المعتمد، فضلاً عن نسختين من الرسومات المعمارية للمبنى معتمدين من مهندس نقابي، أو مكتب هندسي، هذا بجانج نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء، بصورة الترخيص إن وجدا، بالإضافة

أبناء سورية

عشرات السوريين عالقون على الحدود اللبنانية.. بسبب «100 دولار»

واتهجت منظمات حقوقية ومعارضون الحكومة السورية باتخاذ هذا القرار لحاجتها للعملات الأجنبية بعدما دخلت عقود قانون فيضر الأميركي حين التنفيذ.

وكان مدير إدارة الهجرة والجوازات السوري ناجي النمير، قد قال في تصريح لإذاعة محلية، إن «التعليمات توجب إعادة من لا يملك الـ 100 دولار من حيث أتى، إلا أن الجانب اللبناني لا يقبل رجوع السوريين، وبالتالي فإن السوري الذي لا يملك المبلغ المطلوب يكون أمام خيار واحد هو الاتصال بأحد ذويه أو أصدقائه ليحضر له الـ 100 دولار، فيقوم بتصريفها ومن ثم الدخول إلى بلده».

وقال موقع «الحرّة» إن على العالبيين تسليم المبلغ المطلوب بالدولار الأميركي حصراً، علماً أن المرسوم الوزاري نص على دفع المبلغ بما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى، وذلك للمفردة الحدودية، التي تسلمهم بدورها بإصالح قبض مدة صلاحيته 6 ساعات فقط. وأشارت المصادر إلى أن بعض عناصر الأمن العام اللبناني تتأكد من توافر المبلغ المفروض مع المغادرين قبل السماح لهم بالخروج، حرصاً على عدم إعادتهم من الحدود السورية.

سعر الصرف الرسمي، الذي يحدده مصرف سورية المركزي، وهو غالباً يبلغ نصف سعر الصرف في السوق السوداء.

ورصد تقرير لقناة «الحر» عشرات النساء والأطفال العالقين عند معبري «العريضة» و«جديدة بابوس» في شمال شرق لبنان، حيث كانوا يعيشون قبل أن تسوء ظروفهم المادية بسبب الأزمات المتعاقبة التي يشهدها البلد الجار وأخرها انفجار وحريق مرفأ بيروت، ناهيك عن ازدياد معدلات البطالة والفقر بسبب تدخلات الحكومة السورية. تراجع قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار.

وكالات: تقطعت السبل بعشرات السوريين على الحدود اللبنانية - السورية، فلا هم قادرين على دخول بلادهم لعدم امتلاكهم مبلغ 100 دولار التي فرضتها الحكومة على جميع مواطنيها الراغبين بدخول البلاد، ولا هم قادرين على أن يعودوا أترابهم إلى لبنان بعد أن غادروا نقطة الحدود.

فمنذ بداية شهر أغسطس الماضي، ألزمت الحكومة بموجب المرسوم رقم «46» تاريخه 8 يونيو 2020، مواطنيها الذين يريدون الدخول إلى بلادهم، تصريف مبلغ 100 دولار على أساس

إلى إصالح سداد رسم فحص الطلب. إلى ذلك، أكدت مي عبدالحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي لتقنين أو ضاعهم.

وأبرز التقرير، المستندات المطلوبة لتقديم طلب التصالح وهي صورة من بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب، ومستندات إثبات صفة مقدم الطلب بالنسبة للأعمال المخالفة، وكذلك إثبات بان المخالفة تمت قبل 8 أبريل 2019، وقيل 22 يوليو 2017 للمخالفات داخل الكتل القريبة من الحيز العمراني المعتمد، فضلاً عن نسختين من الرسومات المعمارية للمبنى معتمدين من مهندس نقابي، أو مكتب هندسي، هذا بجانج نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء، بصورة الترخيص إن وجدا، بالإضافة

منسقة حضارياً الأمر الذي استدعى ضرورة مواجهتها والتصدي لها ووضع الحلول المناسبة مع التأكيد على منح كل التيسيرات أمام الجادين في التصالح وتفتين أو ضاعهم.

وأبرز التقرير، المستندات المطلوبة لتقديم طلب التصالح وهي صورة من بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب، ومستندات إثبات صفة مقدم الطلب بالنسبة للأعمال المخالفة، وكذلك إثبات بان المخالفة تمت قبل 8 أبريل 2019، وقيل 22 يوليو 2017 للمخالفات داخل الكتل القريبة من الحيز العمراني المعتمد، فضلاً عن نسختين من الرسومات المعمارية للمبنى معتمدين من مهندس نقابي، أو مكتب هندسي، هذا بجانج نسخة من الرسومات المرفقة بترخيص البناء، بصورة الترخيص إن وجدا، بالإضافة

أبناء مصرية

آخر موعد لحجز 2271 وحدة سكنية بـ 13 مدينة جديدة 27 الجاري

القاهرة: بدء حملة الإزالة لمخالفات البناء أول أكتوبر

القاهرة - ناهد إمام وهالة عمران

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري، تقريراً سلط الضوء على مدى حرص الدولة على إنفاذ القانون ومنع الفوضى والحفاظ على أملاكها، خاصة أن آخر موعد للتقدم ودفع جدية التصالح في مخالفات البناء هو 30 سبتمبر الجاري، وذلك قبل بدء حملة الإزالة للمخالفات لمن لم يتقدم أو تقدم ولم يدفع جدية التصالح اعتباراً من أول أكتوبر 2020.

وأوضح المركز أن الدولة تواصل جهودها لمواجهة فوضى البناء المخالف والتعدي على أملاكها بكل حزم في إطار من القانون، بهدف وضع حد لتلك القاهرة التي استمرت لسنوات طويلة وكان لها الكثير من التداعيات السلبية خاصة ما يتعلق بخلق مناطق عشوائية وغير